هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية
Communications, Space & Technology Commission

مرئيات العموم

تنظيمات

تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة في قطاع الاتصالات

RM06

الإصدار الثالث

أغسطس ٢٠٢٤م

جدول ضبط النسخ

النسخة	تاريخ الإصدار
الإطار التنظيمي لتحديد الأسواق والسيطرة في قطاع الاتصالات RM06 الإصدار الأول	أغسطس ٢٠١٠م
الإطار التنظيمي لتحديد الأسواق والسيطرة في قطاع الاتصالات RM06 الإصدار الثاني	أكتوبر ٢٠٢٣م
تنظيمات تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة في قطاع الاتصالات RM06 الإصدار الثالث	أغسطس ٢٠٢٤م

جدول المحتويات

١. مقدمة ٤

٢. التعريفات ٤

٣. نطاق تطبيق الوثيقة التنظيمية ٥

٤. إجراءات إصدار "تقرير تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة" و"قرارات التصنيف" ٥

٥. تحديد وتصنيف الأسواق ذات الصلة في التقرير ٦

٦. تصنيف مقدم الخدمة المسيطر ٨

٧. تحديد وتطبيق المتطلبات التنظيمية في التقرير ٩

٨. استشارة مقدمي الخدمات وإشراكهم ١١

الملحق ١: تحليل السوق لمعايير السيطرة ١٢

الملحق ٢: المتطلبات التنظيمية الإرشادية للحد من الممارسات غير التنافسية ١٧

الملحق ٣: أسئلة مرئيات العموم ١٩

١. مقدمة

بناء على نظام الاتصالات وتقنية المعلومات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٠٦) وتاريخ ١٤٤٣/١١/٠٢هـ، ولائحته التنفيذية، وبناء على المهام التنظيمية المسندة إلى الهيئة بموجب تنظيم الهيئة، ومراعاة لاحتياجات وتنظيم أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، ووفقا لتطور أسواق الاتصالات في المملكة وتجارب الدول الأخرى؛ تصدر الهيئة هذه الوثيقة بهدف تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، بما يؤدي إلى رفع كفاءة خدماته وتطوير بنيته التحتية، وتعزيز التنافسية فيه وفي الشركات العاملة فيه، ويضمن استمرار مستوى المنافسة فيها وفاعليتها، وتشجيعها في تقديم خدمات الاتصالات بجودة عالية وبأسعار مناسبة.

٢. التعريفات

يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذه التنظيمات نفس المعاني المنصوص عليها في النظام ولائحته التنفيذية، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، ويكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المنسوبة لها على النحو التالي:

٢-١ **"النظام"**: نظام الاتصالات وتقنية المعلومات.

٢-٢ **"اللائحة التنفيذية"**: اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات وتقنية المعلومات.

٢-٣ **"قرار التصنيف"**: قرار صادر عن هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية لتحديد وتصنيف أسواق الاتصالات الواقعة تحت السيطرة أو مع مقدمي الخدمات الذين يتمتعون بقوة سوقية كبرى، وتصنيف واحد أو أكثر من مقدمي الخدمات على أنهم يتمتعون بقوة سوقية كبرى أو يسيطرون على ذلك السوق أو تلك الأسواق، ووضع المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية اللازمة التي تنطبق على مقدم الخدمة المسيطر للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها.

٢-٤ **"السيطرة"**: القدرة على التصرف بشكل مستقل في السوق نتيجة للظروف السائدة في السوق والوضع الذي يتمتع به واحد أو أكثر من مقدمي الخدمات في السوق.

٢-٥ **"مقدم الخدمة المسيطر"**: مقدم الخدمة المصنف بأنه مقدم خدمة مسيطر في قرار التصنيف الصادر عن الهيئة وفقا للمعايير المبينة في المادة (الرابعة) من هذه التنظيمات.

٢-٦ **"تقرير MDDD"**: تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة".

٢-٧ **"المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث"**: إجراءات تنظيمية تطبق على مقدم خدمة عند ارتكابه سلوكا غير تنافسي.

٢-٨ **"المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من ممارسات غير التنافسية"**: المتطلبات المحددة التي تفرضها الهيئة على مقدم خدمة مسيطر في سوق اتصالات محدد، لتلافي أو منع أو إبطال أثر السيطرة والممارسات غير التنافسية الأخرى وحماية المستخدمين في ذلك السوق كما هو موضح في المادة (السابعة) من هذه التنظيمات.

٢-٩ **"القوة السوقية الكبرى"**: القدرة على تقييد الإنتاج ورفع الأسعار وخفض الجودة، أو التصرف بطريقة أخرى بشكل مستقل إلى حد كبير عن قوى السوق التنافسية.

٢-١٠ **"سوق الاتصالات"**: جميع الخدمات المقدمة من خلال شبكات الاتصالات من قبل مقدمي الخدمات المرخص لهم (من ذلك مقدمي خدمة البنية التحتية، والخدمات القريبة من أسواق الاتصالات والملحقة بها ومنها خدمات بث المحتوى عبر شبكة الإنترنت، وبروتوكول الصوت عبر الإنترنت، وإنترنت الأشياء، وخدمات الأمن السيبراني وحماية البيانات).

٢-١١ **"الشركة التابعة"**: أي منشأة تسيطر سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على منشأة أخرى، أو تسيطر عليها منشأة أخرى، أو تخضع لسيطرة مشتركة مع منشأة أخرى، وتعني السيطرة القدرة على ممارسة تأثير حاسم في القرارات الإستراتيجية أو المالية أو التشغيلية للمنشأة، سواء من خلال الملكية أو حقوق التصويت أو الترتيبات التعاقدية أو غير ذلك.

٣. نطاق تطبيق الوثيقة التنظيمية

٣-١ تغطي هذه التنظيمات المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية المطبقة على مقدمي الخدمات المسيطرين، سواء كانوا يتمتعون بالسيطرة على السوق أو القدرة على ممارسة قوة سوقية كبرى.

٣-٢ تحدد هذه التنظيمات آلية تطبيق المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها، ولا تتناول هذه التنظيمات التعامل مع ممارسات السيطرة بعد وقوعها. ويمكن استخدام جدول المتطلبات التنظيمية الاسترشادية الوارد في الملحق (٢).

٤. إجراءات إصدار "تقرير تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة" و"قرارات التصنيف"

٤-١ قبل إصدار قرار التحديد، تعد الهيئة تقريرا لتحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة طلبا لمرئيات العموم؛ وفقا لأوضاع الهيئة وأحكام القسم الرابع من هذه التنظيمات.

٤-٢ للهيئة -حسب تقديرها- إدراج تحليل القوى المحركة للسوق في تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة"؛ لتقييم تطور الأسواق ذات الصلة واتجاهاتها، والظروف التنافسية في السوق. وبناء عليه، قد تتم دراسة تحليل التغيرات والاتجاهات في حصص السوق ومؤشر "هيرفيندال هيرشمان"

على مدى مدة زمنية معقولة تحددها الهيئة، مع مراعاة التطورات التاريخية والمتوقعة للأسواق ذات الصلة.

٤-٣ للهيئة في أي وقت -حسب تقديرها أو بناء على طلب يرد إليها- أن تعد أو تستعرض أو تستكمل أو تعدل منهجية التحديد والتصنيف أو تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة"، وذلك في ضوء ظروف السوق المتغيرة والمتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية أو القانونية أو الخبرات الفعلية في السوق.

٤-٤ للهيئة أن ترفض أيا من الطلبات المقدمة إليها لإعداد تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة" أو مراجعته أو تعديله، وذلك وفقا لسلطتها التقديرية، لأسباب منها على سبيل المثال: أن الطلب المقدم غير جدي أو غير مدعم بالأدلة، أو أن أسواق الاتصالات المحددة لم تتغير تغيرا ملحوظا منذ صدور آخر قرار تصنيف.

٤-٥ تقوم الهيئة بإعداد ونشر تقرير جديد عن تعريف وتحديد السوق والسيطرة في مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ إصدار قرار التصنيف الأخير.

٥. تحديد وتصنيف الأسواق ذات الصلة في التقرير

٥-١ يوضح تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة" موقف الهيئة من كل أسواق الاتصالات أو بعضها، التي ترى تطبيق المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية عليها. وقد يقتصر التقرير على سوق جغرافية واحدة أو أكثر، أو على خدمة واحدة أو أكثر من خدمات الاتصالات.

٥-٢ تقوم الهيئة بتحديد وتصنيف سوق أو أسواق الاتصالات المحددة من أجل تحديد الأسواق التي يحتمل تطبيق المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية عليها، من خلال تقييم مجموعة من معايير ومنهجيات السوق لأفضل الممارسات، بما في ذلك ما يلي:

٥-٢-١ تقيم الهيئة ما إذا كانت أسواق التجزئة قادرة على المنافسة دون لوائح تنظيمية لأسواق الجملة؛ بهدف تحديد ما إذا كانت الأسواق مناسبة لتطبيق المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية عليها.

٥-٢-٢ تحدد الهيئة الأسواق بناء على تعريف سوق المنتجات لتظهر الاتجاهات الحالية والتطور المحتمل.

٥-٢-٣ تراقب الهيئة الأداء الدوري للأسواق باستمرار، وتراجع وتحليل اتجاهاتها.

٥-٢-٤ تنظر الهيئة في تأثير إتاحة باقات الخدمات غير المتعلقة بالاتصالات، التي قد تمنح مقدم الخدمة المزيد من القوة في السوق (مثل برامج الولاء والشراكات مع الشركات الأخرى غير العاملة في قطاع الاتصالات).

٥-٢-٥ تحلل الهيئة خدمات الاتصالات التي تشكل سوقا واحدة، ومجموعة المستخدمين المعنيين بتلك الخدمات، والمنطقة الجغرافية لهذا السوق. تشمل هذه التصنيفات أسواقا فرعية مختلفة للبيع بالتجزئة والجملة.

٥-٢-٦ تحدد الأسواق وفقا لتصنيف فئات الخدمات والبنية التحتية التي تقوم عليها. وإذا لم تندرج الخدمات الجديدة ضمن الأسواق الحالية، فلن ينطبق عليها أي افتراض للسيطرة.

٥-٢-٧ قد تكون هناك أسواق محددة لمقدمي خدمات البنية التحتية التي ستقيم منفصلة حسب المنتج/الخدمة في مناطق جغرافية محددة.

٥-٢-٨ تعد أسواق مقدمي خدمات البنية التحتية أسواقا فرعية لكل سوق من الأسواق المحددة بدقة.

٥-٢-٩ يمكن للهيئة تقسيم أسواق الاتصالات إلى أسواق فرعية منفصلة لمشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة ومشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة الافتراضية، وفق خصائص وشروط المنافسة في كل سوق فرعية، مثل درجة التمايز والاستبدال والاعتماد المتبادل بين الخدمات، التي يقدمها مشغلو شبكات الاتصالات المتنقلة، ومشغلو شبكة الاتصالات المتنقلة الافتراضية. وقد تنظر الهيئة على نحو منفصل في تحليل أسواق الاتصالات مع مراعاة وجود وتأثير مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة الافتراضية أو بدون مراعاة ذلك.

٥-٣ عند تحديد أسواق المنتجات ذات الصلة، تقوم الهيئة بتقييم وتحديد أبعاد الأسواق الجغرافية ذات الصلة وشرائحها، ويجوز لها تصنيف الأسواق على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الإقليمي الفرعي من أجل تحديد الظروف التنافسية لكل سوق. وستحدد الهيئة الأسواق الجغرافية ذات الصلة، وهي التي تعد مناطق تشارك فيها الجهات المعنية في العرض والطلب على المنتجات أو الخدمات ذات الصلة، حيث تكون شروط المنافسة متسقة وموحدة. تقوم الهيئة بمراجعة شرائح السوق الجغرافية دوريا، والتكيف مع التغيرات التقنية وتطورات السوق التي قد تؤثر في التخطيط المكاني للبنى التحتية للاتصالات وتوافر المنتجات أو الخدمات وإمكانية استبدالها.

٥-٤ قد يحدد القسم المتعلق بالسوق في تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة" الأسواق الرئيسية التي تؤدي دورا محوريا في الأهداف التنموية الوطنية الأوسع نطاقا وذات الأهمية الإستراتيجية للمملكة، مع ترتيبها حسب الأولوية.

٥-٥ عند تحليل الهيئة لسوق اتصالات أو أسواق اتصالات محددة، قد تخضع للمتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية، فلها أن تراعي ما يلي:

٥-٥-١ البدائل في جانب الطلب، وذلك لتحديد مدى توافر خدمات اتصالات بديلة عن خدمات الاتصالات محل الدراسة، يمكن لمستخدمي خدمات الاتصالات استخدامها.

٥-٥-٢ البدائل في جانب العرض، وذلك لتحديد مدى توافر خدمات اتصالات بديلة عن خدمات الاتصالات محل الدراسة، يمكن لمقدمي خدمات الاتصالات تقديمها.

٥-٥-٣ أي بدائل مساعدة ترى الهيئة أنها يمكن أن تعد عاملا مؤثرا في تحديد السوق، بما في ذلك تقييم أصغر مجموعة للخدمات وأصغر منطقة جغرافية، يمكن لمقدم الخدمة في حدودها المحافظة على زيادة في الأسعار لمدة غير مؤقتة، وفي معظم الحالات، تعد نسبة (٥%) خمسة بالمئة زيادة ملحوظة في الأسعار، وتعد مدة سنة واحدة أو أقل مدة مؤقتة.

٦. تصنيف مقدم الخدمة المسيطر

٦-١ قد تكون السيطرة سيطرة منفردة أو مشتركة في السوق. وسوف تطبق الهيئة المعايير والاختبارات الموضحة في تحليل السوق لمعايير السيطرة الموضحة في الملحق (١) من هذه التنظيمات، وذلك عند تصنيف مقدم خدمة اتصالات على أنه مقدم خدمة مسيطر في سوق أو أسواق اتصالات محددة في تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة".

٦-٢ يجوز للهيئة إجراء مراجعات للسوق؛ لضمان بقاء المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية مناسبة ومتسقة في ضوء ظروف السوق المتغيرة. ويجوز للهيئة -حسب تقديرها وفي أي وقت- تصنيف وتحديد سوق أو مقدم خدمة بأنه مسيطر، وإصدار المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية ذات الصلة، وذلك بقرار صادر عنها، إذا كان من الضروري إجراء التصحيح العاجل لاتجاهات السوق، ودون الحاجة إلى تحديث تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة".

٦-٣ تقيم الهيئة وضع مقدم الخدمة في السوق وسلوكه، بما في ذلك الشركات التابعة له، وفقا لما يلي:

٦-٣-١ استخدام مقدم خدمة ما منشأة أخرى من مجموعته لتنفيذ الأنشطة التي قد تؤدي إلى تصنيف مقدم الخدمة على أنه مقدم خدمة مسيطر.

٦-٣-٢ تشكيل عدة مقدمي خدمات لوضع السيطرة إذا كانت لديهم ارتباط هيكلي أو غيره، مثل الشركات التابعة أو المشاريع المشتركة، أو إذا قاموا بتنسيق أعمالهم بطريقة تشكل سيطرة مشتركة.

٦-٣-٣ يمكن تحليل الأسواق التي تقدم فيها منشأة أخرى تابعة للمجموعة الخدمات بما يضمن أنها تنفذ أنشطة وتلتزم بالشروط التي عادة ما تقع ضمن مسؤولية مقدم الخدمة المسيطر.

٦-٤ ستقوم الهيئة بإعداد دراسة شاملة لتحديد مدى وجود قوة سوقية كبرى أو مقدم خدمة مسيطر في سوق أو أسواق اتصالات معينة وفقا للقسم (٦) من هذه التنظيمات، وللهيئة عند تحديد السوق أو الأسواق التي قد تخضع للمتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية أن تراعي المعايير التالية:

٦-٤-١ ما إذا كان سوق الاتصالات محل الدراسة خاضعة لعوائق دخول عالية ودائمة.

٦-٤-٢ ما إذا كانت الحركة في سوق الاتصالات محل الدراسة طبيعية على المدى القصير أو المتوسط، وتتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي.

٦-٤-٣ ما إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها في سوق الاتصالات كافيا عن تطبيق المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية، وذلك لتقليص الآثار المتوقع ظهورها نتيجة للسيطرة.

٧. تحديد وتطبيق المتطلبات التنظيمية في التقرير

٧-١ إذا صنفت الهيئة مقدم خدمة أو أكثر على أنه مقدم خدمة مسيطر في سوق أو أكثر من أسواق الاتصالات بالجملة؛ فإنه يجوز للهيئة أن تقرر ما إذا كانت المتطلبات التنظيمية المطبقة في سوق الاتصالات بالجملة كافية لتقليص الآثار المتوقع ظهورها للسيطرة على أسواق التجزئة ذات العلاقة.

٧-٢ يجوز للهيئة -إضافة إلى المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية المحددة في اللائحة التنفيذية- أن تلزم مقدم الخدمة المسيطر و/أو الشركات التابعة له، في سوق أو في أسواق اتصالات محددة، بمتطلب أو أكثر من المتطلبات التالية:

٧-٢-١ الحصول على موافقة الهيئة على أسعار خدماته قبل تطبيقها، وكذلك إشعار جميع عملائه بها.

٧-٢-٢ نشر العرض المرجعي لخدمات الجملة.

٧-٢-٣ إتاحة إمكانية الوصول إلى المرافق المادية، إذا كان ذلك ممكنا فنيا، بشروط وأحكام عادلة ومعقولة وأسعار مناسبة.

٧-٢-٤ تقديم حسابات منفصلة للتكاليف والإيرادات المرتبطة بخدماته.

٧-٢-٥ وضع منهجية للتسعير قائمة على التكلفة لتقديم خدمات التجزئة والجملة، وضمان تغطية السعر لجميع التكاليف المرتبطة بتقديم المنتج أو الخدمة، وتحقيق هامش الربح الذي تعده الهيئة معقولا.

٧-٢-٦ وضع منهجية للتسعير قائمة على المعاملة بالمثل مع مقدم خدمة آخر.

٧-٢-٧ أي متطلبات تنظيمية مسبقة أخرى للحد من الممارسات غير التنافسية ترى الهيئة أنها مناسبة للتطبيق.

٧-٣ تقدم الهيئة معلومات مفصلة عن المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية ضمن تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة"؛ لتمكين مقدمي الخدمات المعنيين من فهم المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية بشكل كامل، بما في ذلك أحكامها المحددة، وكيفية الامتثال لها والتدابير العلاجية المتعلقة وغير المتعلقة بالأسعار، والسوق والمدة ذات الصلة.

٧-٤ للهيئة فرض متطلبات تنظيمية مسبقة متخصصة للغاية على مقدم خدمة معين أو سوق معينة للحد من الممارسات غير التنافسية؛ لتحسين نتائج المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية؛ بهدف الحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها، ويمكن أن يتضمن ذلك حلولا مصممة خصيصا للنفاذ إلى الشبكة، ومكافحة التمييز، وإنشاء عروض مرجعية محددة، ونشر العروض المرجعية، وتنفيذ المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية المتعلقة وغير المتعلقة بالأسعار، أو طلب معلومات عن جودة الخدمة، أو طلب تقارير مالية، أو المطالبة بالشفافية في الأسعار لبعض المنتجات حصريا.

٧-٥ إن كانت المتطلبات التنظيمية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية لتلافي الضرر المحتمل من جراء السيطرة أو القوة السوقية الكبرى غير كافية؛ فإن للهيئة أن تطلب من مقدم الخدمة المسيطر و/أو الشركات التابعة له تنفيذ الفصل التنظيمي بين وحدات العمل بشكل فعال (مثل فصل الأجزاء ذات العلاقة بالبنية التحتية، التي تعد من الأجزاء التي لا يمكن تكرارها على نحو اقتصادي مجد، في وحدة عمل منفصلة)، على أن يقوم مقدم الخدمة المسيطر و/أو الشركات التابعة له بتشـغيل هذه الوحدة بمعزل عن وحدات أعماله للبيع بالتجزئة، ووحدات أعماله الأخرى؛ وذلك لضمان المساواة بين جميع هذه الوحدات ووحدات العمل المشابهة لها لدى مقدمي خدمات الاتصالات الآخرين، وذلك لضمان وصولهما المتكافئ للمعلومات والخدمات.

٨. استشارة مقدمي الخدمات وإشراكهم

٨-١ تقوم الهيئة بإشعار مقدمي الخدمات بتقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة"، وحثهم على تقديم المعلومات أو البيانات أو الآراء أو التعليقات ذات الصلة التي قد تسهم في تطوير التقرير وتعزز من دقته واكتماله وصحته. وتنشر الهيئة التقرير بهدف طلب مرئيات العموم من الجهات المعنية الأخرى، وسوف تراعي جميع النقاط الرئيسية (إن وجدت) التي أثارها مقدمو الخدمات في التقرير. وللهيئة تعديل تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة" بناء على نتائج مراقبة السوق وعمليات التواصل.

مرئيات العموم

الملحق ١: تحليل السوق لمعايير السيطرة

١. لمحة عامة

١-١ عند تصنيف مقدم خدمة الاتصالات على أنه مقدم خدمة مسيطر، تطبق الهيئة المعايير والاختبارات الموضحة في المادة (الخامسة عشر) من النظام والمادة (الحادية والخمسين) من اللائحة التنفيذية، إضافة إلى معيار أو أكثر من معايير أو مقاييس السوق الأخرى بناء على تقدير الهيئة الموضح أدناه.

٢. معايير السيطرة الفردية

٢-١ دون الحد من قدرة الهيئة على النظر في عوامل ومعايير أخرى لتحديد وجود السيطرة الفردية في السوق، تراعي الهيئة تطبيق المعايير غير الحصرية التالية:

٢-١-١ القوة السوقية الكبيرة: قدرة مقدم الخدمة، سواء بمفرده أو بالاتفاق مع مقدمي الخدمة الآخرين، على ممارسة قوة سوقية كبيرة في أي سوق يقدم فيها الخدمات بموجب ترخيصه.

٢-١-٢ مستوى حجم الحصص السوقية: إذا ما كان مقدم الخدمة، كما يظهر من الإيرادات أو عدد المشتركين أو الإحصائيات الأخرى ذات الصلة، مالكا لحصة سوقية كبيرة.

٢-١-٣ تطور الحصة السوقية: إذا ما قام مقدم الخدمة بتطوير حصته السوقية في خدمات الاتصالات بشكل كبير مع مرور الوقت.

٢-١-٤ التغييرات السعرية: مستوى تغير أسعار خدمات الاتصالات لمقدم الخدمة منذ آخر تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة".

٢-١-٥ الأرباح غير العادية: قدرة مقدم خدمات الاتصالات على تحقيق أرباح غير عادية.

٢-١-٦ سهولة أو امتياز الوصول إلى أسواق رأس المال/الموارد المالية: الموارد المالية لمقدم خدمة الاتصالات والقدرة على الحصول على تمويل يمكن مقدم الخدمة من تمويل استثماراته أو التوسع أو الابتكار، أو المشاركة في ممارسات كيدية أو إقصائية، دون مواجهة قيود أو مخاطر جوهرية.

٢-١-٧ المزايا والتفوق التقني: قدرة مقدم خدمة الاتصالات على الاستفادة من تقنيات لا يمكن للمنافسين الاستفادة منها.

٢-١-٨ العقود ذات الطابع التفضيلي: قدرة مقدم خدمة الاتصالات على الحصول على عقود ذات طابع تفضيلي أو طويلة المدى لتقديم الخدمات ذات الصلة لكبار المستخدمين.

٢-١-٩ الحجم الكلي لمقدم الخدمة: من حيث حصته السوقية أو إيراداته أو أصوله أو غيرها من مقاييس القوة الاقتصادية، بالنسبة لمنافسيه والسوق ككل.

٢-١-١٠ عدم تكرار السيطرة على البنية التحتية بسهولة: مثل المرافق أو الشبكات أو المنصات أو التقنيات الأساسية التي تمنح مقدم الخدمة ميزة تنافسية أو تخلق عوائق أمام دخول مقدمي خدمة جدد إلى السوق أو توسع مقدمي الخدمة الحاليين.

٢-١-١١ تأثيرات الشبكة: تأثيرات الملاحظات الإيجابية التي تنشأ عندما تزداد قيمة أو فائدة منتج أو خدمة ما مع زيادة عدد أو حجم مستخدميها أو عملائها، التي قد تخلق أو تعزز القوة السوقية أو تأثيرات الاحتكار.

٢-١-١٢ غياب القوة الشرائية التعويضية أو انخفاضها: قدرة العملاء على ممارسة الضغط على مقدم الخدمة عن طريق التحول إلى مقدمي خدمة آخرين، أو التفاوض على شروط وأحكام أفضل، أو دعم دخول مقدمي الخدمات الآخرين إلى السوق أو توسعهم فيها.

٢-١-١٣ وفورات الحجم: مزايا التكلفة التي تمكن مقدم الخدمة من تحقيق ميزة والاحتفاظ بها وربما تحقيق السيطرة في السوق.

٢-١-١٤ وفورات النطاق: عندما تتمكن الشركة من توزيع التكاليف والنفقات المشتركة والعامة الثابتة على كامل مجموعة الخدمات التي تقدمها نظرا لتنوع أعمالها وعملياتها.

٢-١-١٥ التكامل الرأسي: يقاس على أساس سيطرة أو تأثير مقدم الخدمة في مراحل مختلفة من سلسلة الإنتاج أو التوزيع التي قد تمنحه ميزة تنافسية أو تخلق عوائق أمام دخول أو توسيع مقدمي الخدمات الآخرين، أو تؤثر في الوصول إلى المدخلات أو العملاء أو الأسواق.

٢-١-١٦ شبكة توزيع ومبيعات بالغة التطور: قد تمنح مقدم الخدمة ميزة تنافسية أو تخلق عوائق أمام دخول أو توسيع مقدمي الخدمات الآخرين، أو تؤثر على الوصول إلى العملاء أو الأسواق.

٢-١-١٧ غياب المنافسة المحتملة: يقاس بعدم وجود تهديدات موثوقة أو فعالة بدخول أو توسيع مقدمي الخدمات الجدد أو الحاليين.

٢-١-١٨ العوائق أمام التوسع: تقيم من خلال العوائق أو الصعوبات التي يواجهها منافسو مقدم الخدمة لزيادة إنتاجهم أو قدرتهم أو حصتهم في السوق.

٢-١-١٩ سهولة الدخول إلى السوق: تقيم بناء على جدوى وتكلفة دخول مقدمي الخدمة الجدد إلى السوق ذات الصلة.

٢-١-٢٠ المبالغة في الأسعار والربحية: تقاس بربحية مقدم الخدمة في السوق ذات الصلة مقارنة بالربحية التي قد تكون متوقعة في السوق إذا كانت تنافسية.

٢-١-٢١ عدم وجود منافسة نشطة على العوامل غير المرتبطة بالأسعار: مثل الجودة أو التنوع أو الابتكار أو الخدمة، التي قد تشير إلى وجود أو ممارسة القوة السوقية أو عدم وجود ضغط فعال من العملاء.

٢-١-٢٢ العوائق أمام التحول: تقاس بالتكاليف أو الصعوبات التي تواجه العملاء لتغيير موردهم أو منتجهم، سواء من حيث العوامل النقدية أو الفنية أو التعاقدية.

٢-١-٢٣ قدرة العملاء على الوصول إلى المعلومات واستخدامها: مدى توافر وجودة المعلومات المتعلقة بالمنتجات أو الخدمات أو الأسعار أو الشروط والأحكام التي يقدمها مقدم الخدمة ومنافسوه، التي تؤثر في قدرة العميل على مقارنة الخدمات الأخرى بالخدمات التي يقدمها.

٣. معايير السيطرة المشتركة

٣-١ يمكن ممارسة الوضع المسيطر جماعيا (السيطرة المشتركة) عند ربط اثنين أو أكثر من مقدمي الخدمات المستقلين قانونيا على نحو يتيح لهم اعتماد سياسة مشتركة فيما يتعلق بالسوق.

٣-٢ هناك ثلاثة شروط أساسية لتحديد السيطرة المشتركة:

٣-٢-١ أن تتسم السوق بالشفافية الكافية لكل مقدم خدمة من محتكري القلة لمراقبة سلوك مقدمي الخدمة الآخرين.

٣-٢-٢ توافر حوافز واضحة لمقدمي الخدمة الأفراد في احتكار القلة لتفادي التلاعب عن طريق الحياد عن أي سياسة مشتركة في السوق (وبهذا يجب أن تكون هناك آليات رادعة كافية لضمان الامتثال على المدى الطويل).

٣-٢-٣ إثبات أن ردود فعل المنافسين أو العملاء الفعليين أو المستقبليين لن تؤدي إلى تعريض النتائج المتوقعة من السياسة المشتركة للخطر.

٣-٣ دون الحد من قدرة الهيئة على النظر في عوامل ومعايير أخرى لتحديد وجود السيطرة المشتركة في السوق، ستراعي الهيئة تطبيق بعض أو كل المعايير التالية:

٣-٣-١ تركيز السوق: درجة سيطرة عدد قليل من مقدمي الخدمات على السوق، مما قد يسهل التواطؤ أو المؤازرة.

٣-٣-٢ الشفافية: مدى اطلاع مقدمي الخدمات على الأسعار والكميات التي يقدمها كل منهم، مما قد يحد من درجة عدم اليقين ويعزز الاستقرار.

٣-٣-٣ السوق الناضجة: مرحلة تطوير السوق التي قد تحد من نطاق الابتكار والتمايز والانضمام إلى السوق.

٣-٣-٤ النمو الراكد أو المعتدل على جانب الطلب: مستوى نشاط المبيعات مع مرور الوقت، والمعبر عنه بمصطلحات الحجم (وليس السعر). وتعد هذه العوامل في الأساس مقاييس لخمول السوق.

٣-٣-٥ انخفاض مرونة الطلب: مدى استجابة الطلب للتغيرات في الأسعار.

٣-٣-٦ المنتج المتماثل: درجة قابلية استبدال وتمايز المنتجات أو الخدمات التي يقدمها مقدمو الخدمات، والتي قد تؤثر على كثافة وطبيعة المنافسة أو التواطؤ.

٣-٣-٧ هيكل التكلفة المماثل: درجة التشابه أو عدم التطابق بين تكاليف مقدمي الخدمات، والتي قد تؤثر على هوامش ربحهم وحوافزهم وقدرتهم على التواطؤ أو الانحراف عن اتفاقية قائمة على التواطؤ أو تفاهم ضمني.

٣-٣-٨ الحصة المماثلة في السوق: درجة المساواة أو التفاوت بين حصص مقدمي الخدمات في السوق، والتي قد تؤثر على قدرتهم النسبية على التفاوض وتأثيرهم واستقرارهم في السوق.

٣-٣-٩ ضعف الابتكار التقني والتقنية الناضجة: مستوى الابتكار والتغير التقني في السوق، والذي قد يؤثر على إمكانية تمايز المنتج وخفض التكلفة والانضمام إلى السوق.

٣-٣-١٠ عدم توفر قدرات إضافية: والتي تقاس من خلال التدقيق على السعة الزائدة أو الاستفسار من المشاركين في السوق عن استخدام الشبكة.

٣-٣-١١ العوائق الكبيرة أمام الدخول إلى السوق: العقبات أو التكاليف التي تمنع أو تثبط المنضمين الجدد أو المنافسين المحتملين من الدخول إلى السوق أو توسيع نشاطهم فيه.

٣-٣-١٢ ضعف القوة الشرائية التعويضية: قدرة العملاء على ممارسة الضغط على مقدم الخدمة عن طريق التحول إلى مقدمين بدلاء، أو التفاوض على شروط وأحكام أفضل، أو رعاية دخول مقدمي الخدمات الآخرين إلى السوق أو توسعهم.

٣-٣-١٣ ضعف المنافسة المحتملة: والذي يقاس بعدم وجود تهديدات موثوقة أو فعالة لدخول مقدمي الخدمات الجدد أو الحاليين إلى السوق أو توسعهم.

٣-٣-١٤ الأنواع المختلفة من الروابط غير الرسمية وغيرها بين مقدمي الخدمات المعنيين: وجود وطبيعة أي روابط أو علاقات قانونية أو اقتصادية أو شخصية بين مقدمي الخدمات، مما قد يسهل التواصل بينهم أو تنسيق أو مواءمة سلوكهم في السوق.

٣-٣-١٥ آليات الرد: مستوى نشاط البيع بالجملة بين الشركات يعد مقياسا للفرص المتاحة لأحد المنافسين بإلحاق الضرر بالمنافسين الآخرين. ويتمثل المقياس الثاني فيما إذا كانت ظروف حرب الأسعار - أي الرد التدريجي على مبادرات الأسعار التي تعرض أسعارا منخفضة - موجودة في السوق.

٣-٣-١٦ عدم وجود أو تقليل نطاق المنافسة السعرية: درجة المنافسة السعرية أو غير السعرية في السوق، مما قد يؤثر على حوافز مقدمي الخدمات وقدرتهم على التواطؤ أو المنافسة على أبعاد أخرى، مثل الجودة أو الخدمة أو الابتكار.

٣-٣-١٧ وجود حوافز للتواطؤ الضمني: وجود وقوة أي عوامل أو ظروف قد تحفز أو تشجع مقدمي الخدمات على مواءمة سلوكهم في السوق، دون الحاجة إلى اتصالات أو اتفاقيات صريحة، مثل التفاعل المتكرر أو نقاط الاتصال أو قيادة الأسعار.

٣-٣-١٨ القدرة على تطبيق شروط الاتفاقية التواطئية أو التفاهم الضمني: وجود ومدى جدوى أي آليات أو ترتيبات يمكن لمقدمي الخدمات استخدامها لمراقبة الامتثال لاتفاقية تواطئية أو تفاهم ضمني أو التحقق منه أو فرضه.

الملحق ٢: المتطلبات التنظيمية الإرشادية للحد من الممارسات غير التنافسية

السوق ذات الصلة	رسوم مرتفعة، أسعار غير تنافسية، دعم متبادل... وغير ذلك	المتطلبات التنظيمية الإرشادية المسبقة للحد من الممارسات غير التنافسية
١- أسواق التجزئة	رسوم مرتفعة، أسعار غير تنافسية، دعم متبادل... وغير ذلك	• تقديم التعرفة إلى الهيئة للموافقة عليها • الإشعار بالتعرفة • دراسات التكلفة • تنظيم سقوف الأسعار • الفصل المحاسبي
	شروط وأحكام غير عادلة، معلومات غير تماثلية، احتكار المشتركين.. وغير ذلك	• الالتزامات المتعلقة بسرية معلومات المشترك • شروط الخدمة
	الانخفاض في الجودة محدودية الابتكار	• معايير السيطرة المشتركة
٢- أسواق الجملة	الانخفاض في الجودة محدودية الابتكار	• جودة الخدمة
	شروط وأحكام غير عادلة، معلومات غير تماثلية، احتكار المشتركين وغير ذلك.	• الالتزامات المتعلقة بسرية معلومات المشترك • شروط الخدمة
	رسوم مرتفعة، أسعار غير تنافسية، دعم متبادل (بما في ذلك التواطؤ بين مقدمي الخدمات)، وغيرها.،	• رسوم ربط الاتصال البيني • رسوم الوصول إلى المرافق المادية • دراسات التكلفة • الفصل المحاسبي • تقديم التعرفة إلى الهيئة للموافقة عليها • العرض المرجعي
	رفض أو تأخير تقديم الخدمات والشروط والأحكام غير العادلة وغيرها.	• ا تقديم خدمات ربط الاتصال البيني • عرض الوصول إلى خدمات المرافق المادية

		• العرض المرجعي لخدمات الجملة • اتفاقيات الجملة
	التحيز لدعم خدمات التجزئة المتعلقة بمقدم الخدمة	• الفصل التنظيمي الفعال بين وحدات الأعمال • العرض المرجعي

مريخيات العمود

الملحق ٣: أسئلة مرئيات العموم

١. هل توافق على التعريف المبدئي الذي وضعته الهيئة للشركات التابعة وهل ترى أنه يجب تقييم وضع مقدم الخدمة وسلوكه في السوق، بما في ذلك الشركات التابعة له؟ إذا كنت لا توافق على ما سبق وكانت لديك وجهة نظر مختلفة، يرجى توضيح المبررات لها وتقديم المعلومات التي تثبت صحتها.

٢. هل توافق على التعريف المبدئي الذي وضعته الهيئة لمقدمي خدمات البنية التحتية وعلى تحليل أسواقها؟ إذا كنت لا توافق على ما سبق وكانت لديك وجهة نظر مختلفة، يرجى توضيح المبررات لها وتقديم المعلومات التي تثبت صحتها.

٣. هل توافق على التعريف المبدئي الذي وضعته الهيئة للسيطرة المشتركة والمعايير المنصوص عليها في البند ٣ من الملحق ١؟ إذا كنت لا توافق على ما سبق وكانت لديك وجهة نظر مختلفة، يرجى توضيح المبررات لها وتقديم المعلومات التي تثبت صحتها.

٤. هل تتفق مع الهيئة في أنه يجوز لها، حسب تقديرها وفي أي وقت، تصنيف وتحديد سوق أو مقدم خدمة مسيطر وإصدار المتطلبات التنظيمية ذات الصلة؟ إذا كنت لا توافق على ما سبق وكانت لديك وجهة نظر مختلفة، يرجى توضيح المبررات لها وتقديم المعلومات التي تثبت صحتها.

٥. هل تتفق مع الهيئة في أنه قد يحدد تقرير "تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة" الأسواق الرئيسية التي تؤدي دورا محوريا في الأهداف التنموية الوطنية الأوسع نطاقا وذات الأهمية الإستراتيجية للمملكة مع ترتيبها حسب الأولوية وفقا لما ورد في الفقرة ٥-٤؟ إذا كنت لا توافق على ما سبق وكانت لديك وجهة نظر مختلفة، يرجى توضيح المبررات لها وتقديم المعلومات التي تثبت صحتها.

هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية
Communications, Space & Technology Commission

مرئيات العهد